المستشار/ هشام بدوى

تم تعيين السيد المستشار/ هشام بدوي رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات بدرجة وزير من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٤، وفي عام ٢٠١٥ كان نائباً لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وفي عام ٢٠١٥ شغل منصب مساعد وزير العدل لمكافحة الفساد، وفي عام ٢٠١٢ تولى رئاسة محكمة استئناف القاهرة حتى عام ٢٠١٥، ومنذ عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٠ تدرج سيادته في سلك النيابة العامة فشغل درجة رئيس نيابة أمن الدولة العليا ثم محاميًا عامًا ثم محاميًا عام أول لنيابة أمن الدولة العليا.

شارك في العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة جرائم الفساد والارهاب وغسل الأموال ومثل مصر في العديد منها خلال عمله في السلك القضائي، وتقلد منصب النائب الأول لرئيس منظمة الإنتوساي من عام ٢٠٢٢ وحتى عام ٢٠٢٤، وترأس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال حتى عام ٢٠٢٤، كما تولى رئاسة منظمة الأفروساي منذ تعيينه رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات حتى أكتوبر عام ٢٠١٧، وشغل منصب النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة حتى يوليو ٢٠٢١، وتولي الرئاسة الفخرية الثانية للافروساي منذ ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٤، وعُين عضوًا بالمجلس التنفيذي الأفروساي منذ عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٤، وترأس مجلس المراجعين الخارجيين بمنظمة الكوميسا ٢٠١٩، وترأس مجلس المراجعين للاتحاد الأفريقي للعامين الماليين ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، وترأس هيئة تحرير المجلة الأفريقية للمراجعة الشاملة طوال مدة عضويته بالمجلس التنفيذي للمنظمة، كما عُين مراجعًا عامًا خارجيًا لمنظمة السياحة العالمية للعامين ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، وعين مراجعًا عامًا خارجيًا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حتى أغسطس ٢٠٢٤.

عين عضوًا بعدد من اللجان الحكومية مثل لجنة التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد بوزارة العدل خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠١٢، واللجنة الوطنية التنسيقية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واللجنة القانونية لمكافحة غسل الأموال في وحدة مكافحة غسل الأموال بالبنك المركزي خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٢، وعُين باللجنة الوزارية لتعزيز النزاهة والشفافية، بالإضافة إلى عضوية مجلس إدارة الاكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد.

شارك في أعمال لجنتي تعديل قانون العقوبات المصري وقانون الإرهاب، وأدار بنجاح ملف ترشيح مصر لاستضافة المؤتمر العام للأجهزة العليا للرقابة المالية الإنكوساي) ٢٠٢٥، وقام بتمثيل جمهورية مصر العربية في اجتماعات قمة الأجهزة العليا للرقابة المالية لمجموعة العشرين ومجموعة البريكس منذ انضمام مصر إليها.

عمل محاضرا في الموضوعات ذات الصلة بمكافحة الفساد وجرائم الإرهاب، وجرائم الأموال العامة، وأساليب الرقابة المالية ومبادئ الحوكمة في كل من المركز القومي للدراسات القضائية التابع لوزارة العدل، والمركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، وهيئة الرقابة الإدارية، ومعهد إعداد قادة الشرطة، وأكاديمية الشرطة، والأكاديمية الوطنية للتدريب.